المبحث الثاني: مكونات البيئة الخارجية الدولية للمؤسسة الاقتصادية :

تتكون بيئة المؤسسة الاقتصادية الخارجية الدولية من بيئتين رئيسيتين، هما: بيئة خارجية دولية عامة و بيئة خارجية دولية خاصة . يمكن توضيح مكوناتهما من خلال الشكل التالي:

الشكل رقم (II -02): مكونات بيئة المؤسسة الاقتصادية الخارجية الدولية

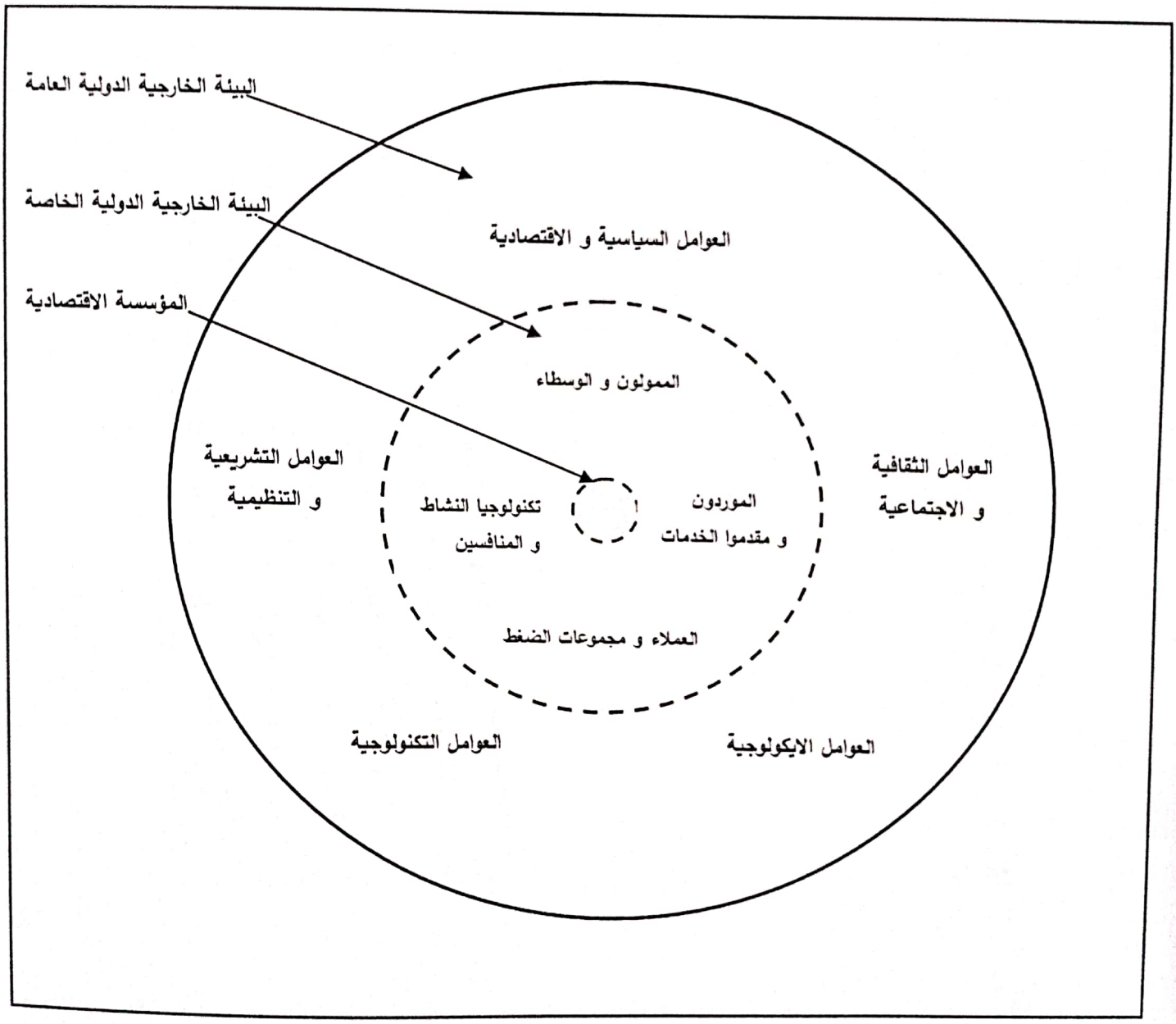

ضوئيا بـ CamScanner

المطلب الأول: البيئة الخارجية الدولية العامة للمؤسسة الاقتصادية:

وهي تلك العوامل التي تؤثر على المؤسسات بصفة عامة ، و لا يمكن للمؤسسة الاقتصادية أن تؤثر عليها إلا في حالات محدودة جدا، و تتمثل هذه العوامل فيما يلي:

الفرع الأول: العوامل السياسية و الاقتصادية: حيث يرتبط هذين الصنفين من العوامل ارتباطا وثيقا ببعضهما ، فكلا منهما شديد التأثر و التأثير بالآخر.

أولا: العوامل السياسية: تشمل العوامل السياسية جميع التغيرات السياسية الدولية التي لها انعكاسات على المؤسسة الاقتصادية حاليا أو مستقبلا ، حيث يعتبر تقرير مؤشرات إدارة الحكم الصادر عن معهد البنك الدولي أحد أهم الأدوات المساعدة على تحديد و فهم هاته التغيرات ، هذا التقرير الذي يقيس المؤشرات العالمية لإدارة الحكم من خلال ستة جوانب عامة لإدارة الحكم في أكثر من 200 بلد و إقليم ، و تتضمن هذه المؤشرات ترتيبا و تصنيفا لبيانات تعكس وجهات نظر الآلاف من أصحاب المصلحة في أنحاء العالم ، من بينهم: المشاركون في الاستقصاءات العائلية و استقصاءات الشركات ، خبراء من منظمات غير حكومية ، مؤسسات القطاع العام، الهيئات المعنية بإتاحة المعلومات عن الأنشطة التجارية . لترتب الدول من خلال الجوانب التالية : [1]

أ- التعبير عن الرأي و المساءلة: يقيس هذا المكون مدى قدرة مواطني بلد ما على المشاركة في انتخاب حكومتهم ، و كذلك حرية التعبير، و حرية تكوين الجمعيات، و حرية وسائل الإعلام.

ب- الاستقرار السياسي و غياب العنف أو الإرهاب: احتمال زعزعة استقرار الحكومة بوسائل غير دستورية أو عن طريق العنف بما في ذلك الإرهاب.

ج- فعالية إدارة الحكم: من خلال نوعية الخدمات العامة ، و قدرة جهاز الخدمة المدنية و استقلاله عن الضغوط السياسية ، و نوعية إعداد السياسات.

د- نوعية الأطر التنظيمية: عبر قدرة الحكومة على توفير سياسات و تنظيمات سليمة تساعد على التنمية.

هـ- سيادة القانون: يقيس هذا المكون مدى ثقة المتعاملين في أحكام القانون في المجتمع و التقيد بها، بما في ذلك: نوعية إنفاذ العقود و حقوق الملكية ، الشرطة و المحاكم ، و كذلك احتمال وقوع جرائم و أعمال عنف .

و- الحد من الفساد: يقيس هذا المكون مدى استغلال السلطة العامة لتحقيق مكاسب خاصة ، بما في ذلك أعمال الفساد صغيرها و كبيرها، و كذلك " استحواذ " النخبة وأصحاب المصالح الشخصية على مقدرات الدولة.

ثانيا: العوامل الاقتصادية: تتمثل في مجموعة المتغيرات الاقتصادية الدولية الراهنة و المستقبلية التي لها تأثير على أنشطة المؤسسات الاقتصادية و قراراتها، و التي من أهمها:

ضوئيا بـ CamScanner

أ- السياسات الاقتصادية: [1] هي أداة تدخل الدول في النشاط الاقتصادي عن طريق مجموع القرارات التي تتخذها السلطات العمومية بهدف توجيه النشاط في الاتجاه المرغوب فيه ، و هي عادة تكون في شكل: سياسة ضبط ، إنعاش، إعادة هيكلة الجهاز الصناعي، انكماش ، توقف ثم الذهاب . و وسيلتها في ذلك فروع السياسة الاقتصادية (السياسة المالية ، السياسة النقدية ، سياسة الصرف ، السياسة التجارية)

ب- المؤشرات الاقتصادية: تشمل مجموعة من المؤشرات التي يتحدد من خلالها الأداء الاقتصادي الدولي ، من أهمها:

1- مؤشرات الاقتصاد الكلي: و هي مؤشرات تعكس الأداء الاقتصادي الكلي لكل من: الاقتصاد العالمي ، الدول التي لها تأثير قوي في الاقتصاد العالمي كالولايات المتحدة الأمريكية مثلا ، و الدول التي تكون المؤسسة الاقتصادية على ارتباط معها . و من أهم هاته المؤشرات : معدل النمو الاقتصادي ، معدل التضخم ، نسبة البطالة ، التوازن الخارجي ، حيث تكون هاته المؤشرات المربع السحري لـ (OCDE) ، و الذي نوضحه كما يلي :

الشكل رقم (II - 03): المربع السحري لـ (OCDE)

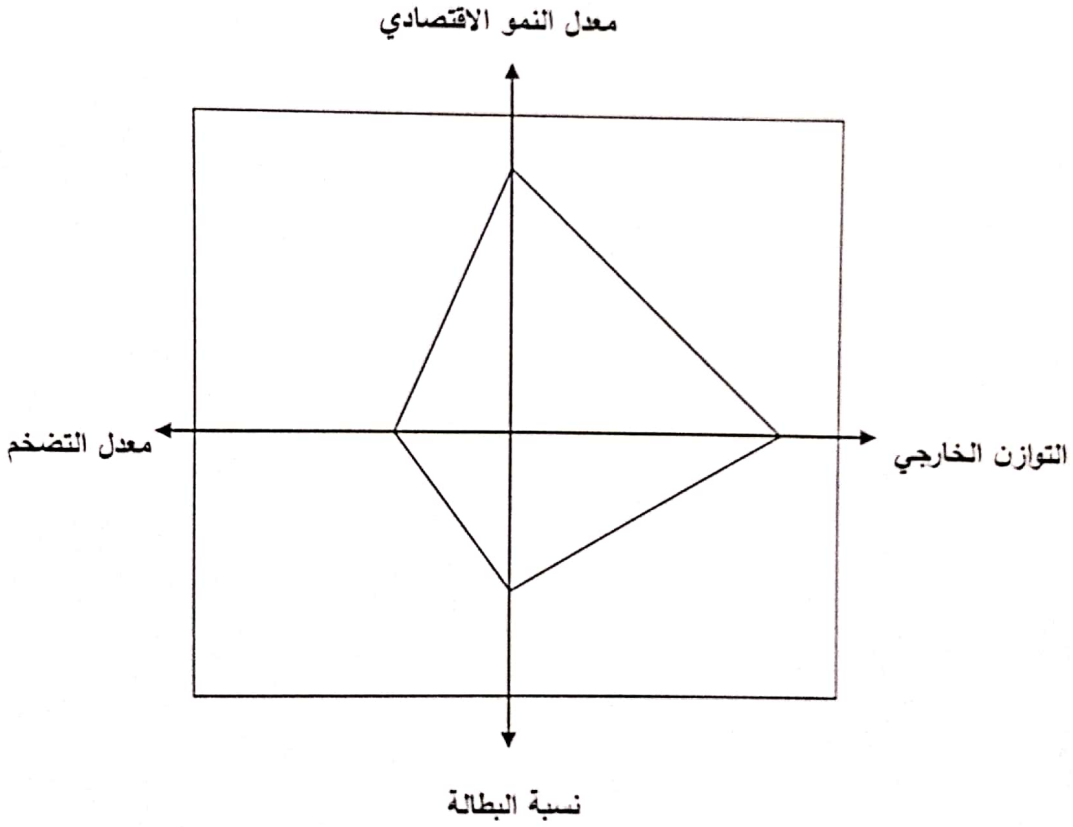

Source: Jean – Didier Lecaillon et autres : Economie contemporaine – Analyse et diagnostics, Bruxelles , De Boeck Université , 2 ème édition , 2004 , p:256.

ضوئيا بـ CamScanner

من خلال الشكل يتضح أن الأداء الإجمالي يكون أفضل كلما كان مؤشري معدل النمو الاقتصادي و التوازن الخارجي أعلى و مؤشري معدل التضخم و نسبة البطالة أضعف ، كما أن العافية الاقتصادية لأي اقتصاد تتحدد بمساحة هذا المربع مقارنة بفترات مختلفة أو اقتصاديات أخرى.

2 – مؤشر الحرية الاقتصادية: يصدر هذا المؤشر من مؤسسة "هيرتدج" الأمريكية للأبحاث بالتعاون مع صحيفة " وال ستريت جورنال" المعنية بالشؤون الاقتصادية و شؤون الأعمال ، حيث تعرف الحرية الاقتصادية وفقا لهذا المؤشر على أنها عدم تقييد الحكومة لأنشطة: الإنتاج ، التوزيع ، و استهلاك السلع و الخدمات ، و بالتالي فهذا المؤشر يقيس درجة التضييق التي تمارسها الحكومات على الأنشطة الاقتصادية .

و لقياس الحرية و معدل كل دولة فيها تم دراسة 50 متغيرا اقتصاديا مستقلا ، حيث جمعت هاته المتغيرات في 10 عناصر سميت بعناصر الحرية الاقتصادية : السياسة التجارية ، العبء الضريبي للحكومة ، تدخل الحكومة في الاقتصاد ، السياسة النقدية ، تدفق رأس المال و الاستثمار الأجنبي ، البنوك و التمويل ، سياسة الأجور و الأسعار ، حقوق الملكية ، القواعد المنظمة للنشاط الاقتصادي ، السوق السوداء.

كل دولة تعطى لها نقطة إجمالية للحرية الاقتصادية التي تحسب من المتوسط الحسابي البسيط لتنقيط كل عنصر من العناصر المنقط وفق سلم موحد ، حيث أن التنقيط يتراوح ما بين (1) الذي يعني أن سياسات الدولة تقود في النهاية إلى الحرية الاقتصادية ، و بين (5) التي تقود إلى عدم و جود حرية اقتصادية . [1]

3– مؤشر التنافسية العالمي: يصدر هذا المؤشر عن" المؤتمر الاقتصادي الدولي في دافوس " ، و ينقسم إلى مؤشر "جارٍ" و مؤشر " النمو" الذي يعكس توقعات أداء الدول مستقبلا (خلال 5 سنوات) ، حيث يوضح هذا المؤشر قدرة الدول على النمو و المنافسة اقتصادياً مع دول أخرى لتحقيق التنمية المستدامة و زيادة الكفاءة الإنتاجية باستخدام أحدث التقنيات و تحسين مناخ الأعمال.

4– المؤشر المركب للمخاطر القطرية : يصدر شهريا عن مجموعة (PRS) من خلال الدليل الدولي للمخاطر القطرية (ICRG) منذ عام 1980، لغرض قياس المخاطر المتعلّقة بالاستثمارات الدولية ، حيث يغطي المؤشر 140 دولة منها 18 دولة عربية ، حيث يتكون المؤشر من ثلاثة مؤشرات فرعية هي: مؤشر تقييم المخاطر السياسية (الذي يشكل نسبة 50 % من المؤشر المركب) ، مؤشر تقييم المخاطر الاقتصادية (يشكل25%)، مؤشر تقييم المخاطر المالية (الذي يشكل 25 %). [2]

ضوئيا بـ CamScanner

الفرع الثاني: العوامل الثقافية و الاجتماعية: تعتبر العوامل الثقافية و الاجتماعية من أهم مكونات البيئة الخارجية الدولية العامة التي لها تأثيرات مهمة على المؤسسة الاقتصادية ، و ذلك لما لها من تأثيرات على سلوكيات الأفراد و قراراتهم .

أولا: العوامل الثقافية: الثقافة هي محصلة لتراكم العديد من المكونات : كالمعتقدات و القيم و الموروث اللغوي، العادات و التقاليد ، العلوم و المعارف ، الإعلام و الأفكار ، و الموروثات التاريخية التي تتفاعل في إطار مجتمع معين. فهي تركيب متشابك يتحدد من خلال جملة عناصر ، من أهمها:

أ- الدين و القيم : يؤثران مباشرة على سلوك الأفراد ، و يختلف هذا التأثير تبعا للدين المتبع و درجة تدين الأفراد و القيم السائدة في المجتمعات .

ب - الموروث اللغوي: فاللغة هي أداة تواصل الأفراد تعكس الإنجازات الفكرية لمتكلميها و تعززها، كما أنها تؤثر على سلوكياتهم و قراراتهم.

ج - العادات و التقاليد: تعبر عن مجموعة من القواعد السلوكية التي يلتزم بها الأفراد في الجماعة أو المجتمع الذي ينتمون إليه.

د - العلوم و المعارف: يؤدي مستوى التعليم و المعارف المكتسبة إلى إحداث عدة تغييرات على الخصائص المميزة للأفراد.

هـ- الإعلام : تعتبر وسائل الإعلام من المؤثرات المباشرة التي تغير من الخصائص الثقافية الرئيسية للفرد كالقيم و الموروث اللغوي ، العادات و التقاليد ، الأفكار و المعارف .

و بالتالي فان أي تغير في أحد العناصر السابقة على المستوى الدولي له تأثيرات مباشرة على سلوكيات الأفراد و قراراتهم خاصة في ظل تنامي ظاهرة العولمة.

ثانيا: العوامل الاجتماعية: وهي عبارة عن التغيرات التي تمس المجتمع و لها انعكاسات على المؤسسة الاقتصادية و أنشطتها سواء من جانب الموارد البشرية التي تحصل عليها أو من جانب الطلب على مخرجاتها، كما يمكن أن يكون لها تأثير على بيئة هذه المؤسسة الاقتصادية الخارجية الدولية العامة ككل تحت إطار ما يعرف بالأمن الاجتماعي ، و من أهم هاته المتغيرات:

أ- التغيرات الديمغرافية: تشمل جميع التغيرات التي تمس تركيبة السكان ، من خلال التغير في كلا من :

1- نسبة نمو السكان (النمو الديمغرافي)

2- هيكل السكان (السن و الجنس)

3- توزع و انتشار السكان (الكثافة السكانية)

ضوئيا بـ CamScanner

ب- التغيرات المعيشية للأفراد: وهي تشمل التغيرات التي تمس المستوى المعيشي للأفراد، من خلال التغير في كلا من :

1- مستويات الدخل و توزيعاته.

2- المستويات التعليمية .

3- الحالة الصحية و الغذائية .

الفرع الثالث: العوامل الإيكولوجية : تتكون البيئة(الايكولوجية) من الموارد الطبيعية اللاحيوية و الحيوية كالهواء ، الجو ، الماء ، الأرض ، و باطن الأرض ، النبات ، الحيوان ، بما في ذلك التراث الوراثي و أشكال التفاعل بين هذه الموارد ، و كذلك الأماكن و المناظر و المعالم الطبيعية . (1)

و بالتالي فالعوامل الايكولوجية تشمل جميع التغيرات الراهنة و المتوقعة التي تقع على المستوى الإيكولوجي و المؤثرة على المؤسسة الاقتصادية و أنشطتها، و التي من أهم أسبابها :

أولا: التلوث: هو كل تغيير مباشر أو غير مباشر للبيئة ، يتسبب فيه كل فعل يحدث أو قد يحدث وضعية مضرة بالصحة ، و سلامة الإنسان ، النبات ، الحيوان ، الهواء و الجو ، الماء ، الأرض ، و الممتلكات الجماعية و الفردية .(2)

و مما سبق يتضح أنه يمكن للتلوث أن يكون ماديا يمس الموارد الايكولوجية كالهواء و الماء و التربة ، كما يمكن أن يكون معنويا يمس صحة الإنسان و سلامته كالتلوث السمعي (الضوضائي) و الالكتروني.

ثانيا: استنزاف الموارد: هو هدر الموارد و عدم مراعاة النظم الإيكولوجية و توازناتها ، خاصة لتلك الموارد الناضبة و التي يصعب تجديدها .

تؤثر التغيرات الإيكولوجية على المؤسسة الاقتصادية – باعتبارها نظاما مفتوحا– و على نشاطها الحالي أو المستقبلي، إما مباشرة عن طريق مكونات هذا النظام ، أو بتأثير غير مباشر عن طريق السياسة الإيكولوجية الحالية أو المستقبلية لمواجهة هذه التغيرات ، كفرض المعايير القياسية للبيئة، أو فرض ضرائب بيئية على الأنشطة الاقتصادية.(3)

الفرع الرابع: العوامل التكنولوجية: تشمل جميع المتغيرات في المجال التكنولوجي المؤثرة على المؤسسات و أنشطتها بصفة عامة. هذا المجال الذي يمكن تصنيفه إلى مجموعة من التكنولوجيات أهمها: (4)

ضوئيا بـ CamScanner

أولا: تكنولوجيات معالجة المعلومة (المعلوماتية): تشمل تكنولوجيا المعلومات حسب منظمة التعاون و التنمية الاقتصادية "OCDE" مجموعة من التكنولوجيات التي تسمح بجمع ، تخزين ، نقل و معالجة المعلومات في شكل أصوات ، بيانات و صور، فهي تشمل الإلكترونيك الدقيق ، علم البعديات الإلكترونية و التكنولوجيات الملحقة.

و تتكون تكنولوجيا المعلومات مما يلي:

أ- **عتاد الحاسوب** "Hardware" : المكونات المادية للحاسوب .

ب- **برامج الحاسوب** "Software " : و تتضمن كل برامج إدارة النظام و برامج التطبيقات .

ج- **تكنولوجيا التخزين** "Storage technology " : و تتضمن الوسائط المادية و البرامج التي تتولى عملية تخزين البيانات داخل الحاسوب و خارجه.

ثانيا: تكنولوجيات الاتصال: و يقصد بها مجموعة من الأدوات التي تساعد في استقبال المعلومة و معالجتها ، تخزينها ، استرجاعها و طباعتها ، و نقلها بشكل إلكتروني سواء أكانت على شكل نص ، صورة ، أو فيديو و ذلك باستخدام الحاسوب ، حيث أنها تتكون من:

أ- **شبكة الحاسوب** "Computer network": و هي تتشكل من ربط مجموعة من أجهزة الحاسوب باستخدام وسائط الاتصال السلكية أو اللاسلكية ، لتكوين شبكة تتبادل البيانات و المعلومات بين نظم الحاسوب المرتبطة بالشبكة ، و التي تنقسم إلى الأنواع التالية : شبكة الاتصال المحلي " LAN "، شبكة الاتصال الواسعة "WAN " و الفضاء الرقمي" Internet ".

ب- **شبكة الأعمال:** تستند نظم المعلومات الإدارية في معظم المؤسسات الحديثة على تكنولوجيا الشبكات: شبكة المؤسسة الخارجية ضمن نطاق محدود حسب العلاقة التي تريدها المؤسسة الاقتصادية " Extranet " و شبكة المؤسسة الداخلية " Intranet ".

ثالثا: تكنولوجيات الإعلام والاتصال: إن مصطلح تكنولوجيا المعلومات و الاتصال " ICT " أو ما يعرف بتكنولوجيا المعلومات و الاتصال الحديثة "NICT" يشير إلى التكنولوجيات المتولدة عن التقارب أو التلاحم بين تكنولوجيات معالجة المعلومة و تكنولوجيات الاتصال بغرض: تخزين، معالجة، و بث المعلومات ، و هي تكنولوجيات تستفيد كثيرا من الابتكارات في ميدان العلم و التقنية ، لهذا فإن صفة " الحداثة " تبقى مؤقتة ، فبعد سنوات قليلة ستصبح هذه التكنولوجيات و التي تتعلق بشبكة الإنترنت و الإدارة الإلكترونية للسيرورات " Workflow " ، و الهندسة المعلوماتية ، و العمل التعاوني عن بعد " Groupware " عبارة عن أمور عادية.

ضوئيا بـ CamScanner

الفرع الخامس: العوامل التشريعية و التنظيمية الدولية : و هي مجموعة النصوص التشريعية و التنظيمية الصادرة و التي يمكن أن تصدر من الدول المؤثرة على المؤسسة الاقتصادية و أنشطتها (من غير الدولة محل الإقامة الأم) و كذلك الأطر التي تحكم العلاقات على الصعيد الدولي في كل المجالات: كالسياسية، الاقتصادية، الاجتماعية، الإيكولوجية ، لأن النصوص التشريعية و التنظيمية الدولية هي إطار يترجم التطورات الراهنة أو المستقبلية في كل الميادين على الصعيد الدولي.

أولا: النصوص التشريعية الدولية: و تشمل كلا من:

أ – **القانون الدولي:** يعمل على تأسيس علاقات أوثق بين الدول في تعاملاتها مع بعضها، أما دوره في فض النزاعات التجارية و الاستثمارية فهو لا يزال ضعيف.

ب– **قوانين المنظمات الدولية:** و هي قوانين تصدر من منظمات دولية توفر ضمانات متبادلة بين المؤسسات الاقتصادية الدولية و الدول، و من هذه المنظمات: الأمم المتحدة ، صندوق النقد الدولي، مجموعة البنك الدولي، و هذه القوانين تلزم إلا الدول المنضوية تحت هذه المنظمات.

ثانيا– النصوص التنظيمية الدولية: و تشمل:

أ– **الاتفاقيات الثنائية:** و هو إطار تتفق فيه دولتين على تبادل حقوق كالإقامة ، الاستثمار، و التجارة . كما يتم أيضا الاتفاق على الجهة التي يتم اللجوء إليها لفض النزاعات المحتملة ، فهناك مثلا: اتفاقيات الصداقة، اتفاقيات الشراكة ، اتفاقيات التعاون ، و اتفاقيات التجارة.

ب– **التعاون الإقليمي:** و هو بديل ثان تلجأ إليه الدول لتوثيق علاقاتها مع دول أخرى ، فالتعاون الإقليمي عبارة عن اتفاقيات دولية كاتفاقيات التكامل الاقتصادي ، اتفاقيات حماية الملكية الفكرية ، و اتفاقيات تسجيل العلامات التجارية.[1]

المطلب الثاني: البيئة الخارجية الدولية الخاصة للمؤسسة الاقتصادية :

تعبر البيئة الخارجية الدولية الخاصة للمؤسسة الاقتصادية عن تلك العوامل الدولية التي تؤثر على المؤسسة الاقتصادية و أنشطتها بصفة خاصة ، كما يمكن لهذه المؤسسة أن تؤثر عليها ، حيث تختلف هذه البيئة من مؤسسة لأخرى حسب طبيعة و مجال نشاطها، إلا أنه يمكن تقسيمها بصفة عامة إلى:

الفرع الأول: الممولون و الوسطاء : يرتبط نشاط الوساطة بمختلف مكونات البيئة الخارجية الخاصة و لاسيما التمويل ، هذا الأخير الذي يعتبر من أشد أنشطة المؤسسة الاقتصادية حساسية للتغيرات الخارجية ، لذلك سيتم التطرق عبر هذا الفرع إلى كلا من الممولين و الوسطاء .

ضوئيا بـ CamScanner